أوجه التعاون الأمريكي- الألماني وأثره على العلاقات بين الدولتين ١٩٣٠-١٩٣٢

المدرس: بشرى سكر خيون
جامعة بغداد – كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الانسانية

- مقدمـــة:

يّعـد موضـوع أوجـه التعـاون الأمريكـي– الالمـاني (١٩٣٠–١٩٣٢) مـن الموضـوعات التـي تعنـى بالبحـث والدراسـة لكونهـا توضـح جانبـاً مهمـا مـن مسـار السياسـة الدوليـة فـي مرحلـة تاريخيـة هامـة. ولاسـيما سياسـة دولـة مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي لعبـت دوراً فـاعلاً فـي صـياغة الأحـداث وتحقيـق الاسـتقرار والتـوازن الـدولي فـي العـالم عمومـاً والقـارة الأوربيـة علـى نحـو خـاص. لاسـيما بعـد زيـادة اسـتثماراتها الاقتصـادية والتجاريـة فيهـا. لـذا كانـت المانيـا واحـدة مـن الـدول التـي أسـتقبلت التعـاون الأمريكـي بأهتمـام كبيـر بسـبب حالـة عـدم الاسـتقرار الاقتصـادي والسياسـي التـي كانـت عليهـا. وبمـا ان المانيـا ملتزمـة بتعهـدات والتزامـات دوليـة تجـاه الـدول الأوربيـة فلابـد لهـا مـن الايفـاء، بهـا والا فـان أي خلـل يحصـل فيهـا يـؤثر بشـكل سـلبي علـى حالـة السـلم والأسـتقرار العـالمي. لـذا فـان الـدور الـذي لعبتـه الحكومـة الأمريكيـة تجـاه الـدول الاوربيـة أستهدفت غايات ومبررات عدة منها:

أولاً: الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية.

ثانيـاً: عـدم حـدوث اي حالـة مـن حـالات الفوضـى السياسـية سـواء كـان ذلـك داخـل المانيـا أو خارجها.

ثالثـاً: عـدم فقـدان الـدول الأوربيـة ثقتهـا تجـاه المانيـا بأنهـا لـم تلتـزم بالتعهـدات الدوليـة مـن خـلال خلـق الاعـذار فـي حـال عـدم الاسـتقرار المـالي والاقتصـادي والسياسـي. وعلـى هـذا الأسـاس وضـعت الولايـات المتحـدة نفسـها موضـع المسـؤولية تجـاه الـدول الأوربيـة فـي اسـتخدام الوسـائل

والأساليب كافة لأجل المحافظة على الأوضاع الدولية والسلم العالمي وعدم حدوث حالة تنافس وصراع بين الدول الأوربية والمانيا.

أولاً: موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الانتخابات الألمانية عام١٩٣٠ :

جرت في المانيا في أيلول عام ١٩٣٠ الانتخابات وكانت نسبة المشاركين فيها بحوالي (٣٥) مليون ناخب من الذين يحق لهم التصويت من مجموع (٤٣) مليون مواطن وكانت للحكومة الأمريكية دور في متابعة الانتخابات عن طريق القائم بأعمالها في المانيا الذي لعب دوراً كبيراً في إرسال البرقيات وبصورة مستمرة إلى وزير الخارجية الأمريكية هنري لويس ستيمسون (Henry L Stimson)[١] كي يطلعه على سير الانتخابات ومنذ اللحظة الأولى لبدئها ونتيجة للمتابعة واطلاعه المستمر على أدق التفاصيل. بلغت نسبة المشاركين في تلك الانتخابات ما نسبته (٨٢%) لذلك أرتفع عدد النواب التابعين للرايخ الالماني من (٤٩١) إلى(٥٧٣) نائباً[٢]. إلا أن النسبة الكبيرة من الأصوات التي حصل عليها أدولف هتلر ومؤيديه هي (٦,٤) مليون عكس ما كان عليه عام (١٩٢٨) (٨٠٠,٠٠٠) ألف صوت وبذلك ازدادت أعداد مقاعدهم في الرايخ الالماني من (١٢) إلى (١٠٧) مقعد. وطبقاً لذلك عزت الحكومة الأمريكية هذا التزايد في عدد الأصوات التي حصل عليها هتلر ومؤيديه إلى فشل برامج تحالف الأحزاب المعتدلة. وعدم أيفاء الأحزاب المعتدلة والحزب الحاكم بوعودهم التي قطعوها للمواطنين في توفير الطعام وإعطاءهم الحرية. لذا فان متابعة الحكومة الأمريكية لسير الانتخابات وبصورة مستمرة جاء نتيجة تخوفها من فوز هتلر ومؤيديه والحزب الشيوعي نتيجة للأوضاع المتردية للشعب الالماني، كما كان لديها تصور مسبق وحسب تحليلات القائم بإعمال السفارة الأمريكية في المانيا عن فوزهم و حصولهم على مقاعد أكثر عن السابق، وهذا ما حصل فعلاً إذ حقق المتطرفين نصراً كبيراً وحصلوا على اكبر عدد من الأصوات لذا كانت مفاجأة للحكومة الأمريكية وللحزب الاشتراكي القومي الوطني نفسه[٣]، لان ما شعرت به

الحكومة الأمريكية بعدم الطمأنينة لهذا الحزب هو ما أمتاز به من وجود عدد كبير من الانتهازيين وتعقيدات عامة داخلية وتناقضات ذاتية لعناصره وان سمة الانتهازية كانت واضحة في الدعاية التي قام بها الحزب قبل الانتخابات، كما ذكرت الحكومة الأمريكية بأن الشيء الوحيد المؤسف لهذا الحزب هو عدم وجود قاعدة شعبية يعتمد عليها لتكون مصدر انطلاقه فضلاً عن ذلك عدم وجود عناصر كفوءة أو بناءة، لكن البرنامج الذي أعتمد عليه في جولات عناصره في عموم المانيا وهو التركيز على إن الشيطان يأتي ويدخل إلى البلاد عن طريق السامية وان هناك فئة معينة تحاول زعزعة واستقرار الاقتصاد الالماني واستغلال الظروف لأجل التوغل والوصول إلى أهم المراكز الحساسة في الدولة وهم (اليهود)[٤].

قيدت المعاهدات الدولية المانيا وجعلتها خاضعة للدول الأوربية من خلال فرض معاهدة فرساي وبنودها التعسفية، لان الهدف من وراء ذلك الوصول للسلطة وتشكيل حكومة دكتاتورية رجعية، لذلك نلاحظ أن معظم الأصوات التي حصل عليها الحزب جاءت من الشباب الذين حق لهم التصويت لأول مرة ولاسيما أن هذا الجيل قد تعرف على الحرب والرعب والقتال. وان هذه التجربة الخاصة بالانتخابات تؤكد تراجع فهم أبعاد الأفق السياسي للشعب الالماني [٥] ومن جانب آخر ونتيجة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذا الحزب أيدت أحدى شخصيات الحزب رغبة في زيارة السفارة الأمريكية في برلين لأجل توضيح وجهة نظر الحزب للعالم والحكومة الأمريكية وبيان برنامج وأهداف الحزب النازي.لان العالم لديهم تصور سيء عن النازية فابلغه السفير الأمريكي بأنه بإمكانه استقبال عناصر من النازية. لكن بصفة شخصية غير رسمية[٦]. وفعلاً زار السفارة (شيكن دانيز) (Schicken danz)[٧] مسؤول المنظمة النازية في برلين والذي سبق وان أسس فرع للنازية في ميونخ. وأشار شيكن بان النازية (حزب الاشتراكية القومي الوطني) قد وصل إلى درجة عالية من الأصوات والتأييد نتيجة فشل الحكومة في تحقيق مطالب الشعب وتردي الأوضاع الاقتصادية وبدأت موجة

واسعة من العاطفة الشيوعية تجتاح المانيا[٨]. فضلاً عن النتائج السلبية والإضرار التي لحقت بالمانيا جراء توقيع معاهدة فرساي وزيادة البطالة في البلاد. لذا من اجل التخلص من كل هذه المشاكل والصعوبات المشار أليها لابد أن يحدث تغير مع أحداث خطة شاملة وجديدة لإعادة المجتمع والقطاعات كافة إلى خط مستقيم[٩].

وعلى الصعيد العسكري، فأن هناك قيود صارمة فرضت على المانيا من حيث أنتاج أسلحة دفاعية وذخيرة بسيطة ومدفعية متوسطة وطيران عسكري. كما كان هناك نقص كبير في القوة العسكرية المتطورة وغيرها من الأمور العسكرية الأخرى، لذا فان المانيا لا تتمكن من إثارة المشاكل الخارجية وأن تصبح نداً لفرنسا أو هولندا أو جيكوسلوفاكيا لان الإمكانيات العسكرية لتلك البلدان أعلى من المانيا[١٠].

لم تكن برامج النازية وأفكارها واضحة تماما لأنها اعتمدت على التطورات السياسية والاقتصادية في المانيا، فضلاً عن ذلك فأن الحزب لا يتمكن بليلة وضحاها أن يعيد لألمانيا مكانتها السابقة وتحسين وضعها السياسي والاقتصادي ولكن بالعمل والمثابرة، وبعد انتهاء زيارة شيكن للسفارة الأمريكية علق السفير الأمريكي على آراء وتطلعات شيكن بان الحزب النازي ليس لديه أهداف وتطلعات واضحة وسليمة ومحددة كي يتم أنجازها في المستقبل وهذا ما تخشاه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم على حد سواء[١١]، وطبقاً لذلك طلب أعضاء الحزب النازي ونتيجة للأصوات التي حصلوا عليها أشغال المناصب المهمة في مجلس الوزراء مثل وزارة الداخلية والدفاع ومسؤولية أمن وشرطة العاصمة في برلين. كما ألقى هتلر رئيس الحزب النازي

هتلر خطاباً لمؤيديه في مقاطعة ميونخ شدد فيه على البدء بالعمل الفعلي والواقعي لتحقيق أهداف النازية، والمتمثل بالسيطرة على الوعي والروح الالماني، لأنه كان دائما ينادي أعضاء وقادة الحزب بأنه حزب الثوار. وانه يبحث دائما عن الوسائل الممكنة لمعالجة الوضع المتردي في المانيا وهو قيام ثورة شاملة ومناشدة الحكومة بتغيير وتحسين أوضاع البلاد[١٢].

أن تزايد مؤيدي النازية وتقوية مركزهم في المانيا جاء نتيجة التمويل والمساعدات المادية والمعنوية التي تلقاها من القطاعات الصناعية المنتشرة في البلاد مما جعل الحكومة الألمانية مجبرة على أشراك الحزب النازي في الحكومة ليس فقط لقوة قاعدته الجماهيرية وحسب، بل للأصوات العديد التي حصل عليها في الانتخابات العامة، ومن الجدير بالذكر أن النازية تأسست في مقاطعة ميونخ (١٩١٩) من قبل هتلر وبعض من أصدقاءه بدون ان يكون له أهداف أو برامج محددة[١٣] لكنهم استطاعوا توظيف ظروف بروزهم على الساحة السياسية في المانيا و أوضح بأنه في حالة وصولهم إلى الحكم سيتم تشكيل حكومة وسيقومون أيضاً بإنشاء محكمة عليا لمحاسبة المجرمين لعام (١٩١٩)، وعد الالمان بأنه سيحاسب الذين وضعوا المانيا بهذا الموقف الصعب وكان لكلمة هتلر ردود فعل متباينة على مستوى الحكومة وقادة الأحزاب وبعض المنافسين للنازيين[١٤].

أما في الجانب الاقتصادي فقد بين الحزب موقفه الرافض للتعاون أو التحالف مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، لكنه فتح طريق التعاون والتحالف مع الأحزاب التي وقفت مع الحزب النازي وتدعو إلى تشكيل حكومة مؤتلفة على عكس الأحزاب السياسية التي كانت في الحكومة ولديها أعضاء في الرايخ، إلا أنهم لم يتمكنوا من تجاوز أخطاءهم حتى بعد ان فشلوا في تحقيق مكاسب جيدة في الانتخابات الأخيرة[١٥] ونتيجة التصريحات التي أدلى بها الحزب النازي وقيام أحد أعضاءه بزيارة السفارة الأمريكية في برلين، اثارت مخاوف بعض الدول الأوربية كبريطانيا وفرنسا اللتان أصابتهما القلق الشديد من هذه الزيارة، فأخذ سفراء الدولتين

بزيارة السفير الأمريكي لمعرفة سير الأمور وماهي التطورات التي خرجت بها الزيارة. فوضح وزير الخارجية الأمريكية ان زيارة الدكتور ساخت (Dr. Schacht) للسفارة، هي زيارة شخصية وليست لديه اي رسالة من الحكومة الألمانية ولم يتحدث عن اي امور سياسية، انما كانت مناقشات حول أمور شخصية واجتماعية وان برنامجه أيجاد فرص عمل في أحدى بنوك شيكاغو لابنه وفي الوقت ذاته إلقاء بعض المحاضرات في مؤسسات مختلفة في الولايات المتحدة. لان السفير الفرنسي كان قلقاً بشان أقامة أي لقاء بين الحكومتين الأمريكية والألمانية ومن احتمال قيام الحكومة الألمانية من جانبها بتقليص التعويضات أو مناقشة مقترحات محتملة[١٦] ، لان الانتخابات الألمانية عام ١٩٣٠ أعطت انطباع لدى بعض الدول الأوربية من خلال تقارير الحكومة الأمريكية عن وجود نزعة غير مستقرة وميول نحو القلق وعدم الاستقرار، لان المانيا عانت من ظروف صعبة خلال انتخابات الرايخ الألماني مما أدت إلى زيادة التطرف ولاسيما بعد بروز النازية لان حل البرلمان يمكن حصوله في أي وقت وبذلك ستكون النتائج حتما لصالح النازية والأحزاب الشيوعية ودليل على ذلك هو حصولهم في انتخابات مقاطعة برسمين على (٥١,٠٠٠) الف صوت بعد أن كانت سابقاً (٢٦,٠٠٠) ألف صوت. لذا يمكن القول أن نواب هتلر الذين أصبحت لديهم خبرة وتجارب واسعة، قادرين على استغلال الظروف السائدة وحالة عدم الاستقرار والضعف الاقتصادي لصالحها وهذا ما تخوفت منه الولايات المتحدة الأمريكية عامة والدول الأوربية بشكل خاصة [١٧].

وطبقاً لذلك أخذت الحكومة الأمريكية تراقب الأحداث عن كثب وبصورة مستمرة ومنذ اللحظة الأولى لبدء الانتخابات الأمريكية التي جرت للمدة من (١٦) تشرين الثاني عام ١٩٣٠، حتى لاتفاجى مثل غيرها من الدول بأي تطورات سياسية وتكون مستعدة لكل الظروف الطارئة على الساحة الدولية ويعود سبب اهتمام الولايات المتحدة بسير الانتخابات وما جرى داخل المانيا من تغييرات وتطورات لأجل حماية مصالحها الاقتصادية مع الدول الأوربية ومنها

المانيا. لذلك فهي كانت على اتصال مباشر مع تلك الدول حتى لا تتأثر مصالحها بأي ظرف طارئ.

ثانياً: المساعدات الأمريكية للطلبة الالمان:

أبدت الحكومة الأمريكية استعدادها في استقبال إعداد كبيرة من الطلبة الالمان من التقنيين والفنيين فضلاً عن فسح المجال أمام الراغبين في دراسة العلوم الاقتصادية والاختصاصات العلمية الأخرى، للعمل في المعامل والمصانع الصناعية والزراعية المتطورة من اجل الحصول على الخبرات العملية والتجارب المكتسبة. وكانت هذه البعثات تدار من قبل جمعية أو هيئة التعاون الطلابي الألماني في درسن[١٨].

ويكون اختيار الطلبة حسب مؤهلاتهم العلمية ومواهبهم وقدراتهم وبتوجيه من الهيئة التي لديها مكتب تنفيذي في نيويورك وبموجب الاتفاق بين الهيئة والحكومة الأمريكية حيث تقوم الأخيرة بمنح سمة الدخول للطلبة العاملين لمدة سنة ويمكن تمديدها سنة أخرى من قبل السلطات الأمريكية المختصة، لكن الأمر لم يستمر طويلا بسبب ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية التي أخذت تعصف بالاقتصاد الأمريكي (١٩٢٩-١٩٣٣)[١٩]، مما أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية بإبلاغ السكرتير التنفيذي للجمعية الألمانية في نيويورك هربرت بومير (Herbert Boehmer) في ١٩ آذار ١٩٣٠ بعدم استمرار إرسال البعثات بسبب التطورات الحديثة التي مرت بها الحكومة الأمريكية وزيادة البطالة،إلا أن السفارة الألمانية في الولايات المتحدة طلبت من السلطات المختصة إمكانية تمديد منح سمة الدخول للطلبة الالمان العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٠].

ونتيجة لذلك قامت وزارة الخارجية بإرسال طلب للسفارة الألمانية بشان تمديد عمل الطلبة الفنيين في الولايات المتحدة إلى وزارة الأيدي العاملة لأجل دراسة الطلب وبيان وجهة نظرهم، ومن جانب أخر أرسل المساعد الثاني لوزير الأيدي العاملة الالماني (هزبند) (Mr.

Husband) في ١ نيسان ١٩٣٠ مذكرة إلى الحكومة الأمريكية يطلب فيها بان تأخذ بنظر الاعتبار حالات بعض الطلبة المستحقين والذين لديهم ظروف خاصة[٢١]، وان السفارة الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر في الوقت نفسه الجهود التي بذلت من قبل جمعية التعاون للطلبة الالمان في الولايات المتحدة، كما أنها تثمن وتقدر التعاون الذي أبدته الحكومة الأمريكية بتعاونها المتبادل مع هذه الجمعية والدور الذي لعبته في منح سمة الدخول للطلبة العاملين في المعامل والمصانع الأمريكية المتطورة لأجل كسب الخبرة والعلوم الحديثة، ولكن هناك صعوبة في استقبال بعثات الطلبة الالمان، رغم الجهود والدور البارز الذي قامت بها الجمعية في تطوير قابليات الطلبة في كلا البلدين وتبادل الخبرات ذلك فأن السفارة الألمانية في الولايات المتحدة تطلب تدخل الخارجية الأمريكية وإقناع وزارة الأيدي العاملة الأمريكية باستثناف قبول الطلبة ودراسة وضعهم وكذلك وضع بعض الطلبة الذين هيئوا أوراقهم ووثائقهم لأجل قبولهم في العام القادم وهو ١٩٣١[٢٢].

أجابت وزارة الخارجية الأمريكية، بأنه بالإمكان قبول (٣٥) طالب بأشراف جمعية التعاون للطلبة الالمان في الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه السنة التي تبدأ من نيسان١٩٣٠، ولكن من جانب آخر أبلغت وزارة الخارجية والسلطات المعنية الحكومة الألمانية بأنها ليس في وضع يجعلها أن توافق على استثناف قبول الطلبة الالمان للعام القادم. وبالإمكان دراسة الموضوع بعد تحسن الظروف والتغلب على حالة البطالة[٢٣]، لكن إصرار الحكومة الألمانية على مواصلة المباحثات بينها وبين الحكومة الأمريكية جاء أخيراً بالنتيجة المرضية لالماني، إذ تمت الموافقة المبدئية على البعثة المكونة من (٥٠) طالب على ان تتم مناقشة وضعهم في العام المقبل في نيسان١٩٣١[٢٤].

ونتيجة لهذا الموقف الذي أبدته الحكومة الأمريكية تجاه المانيا فأن الأخيرة تثمن وتقدر تلك الجهود المبذولة في دعم وإسناد الحكومة الألمانية لاسيما مسالة قبول البعثات للطلبة

الالمان وإعطائهم الفرصة المناسبة في كسب الخبرات والمعرفة العلمية الحديثة، لاسيما في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر تطوراً في مجال الصناعة والزراعة والمجالات الأخرى، الأمر الذي جعلهم ينقلون كل ما اكتسبوا من خبرات وتطور علمي إلى المانيا لأجل إعادة الأمن والاستقرار للأوضاع الاقتصادية والسياسية وبهدف مواكبة التطورات والانفتاح على العالم الخارجي ، الذي كانت المانيا بحاجة ماسة له ، بسبب ما شهدته من أحداث وتطورات في المجالات كافة، الأمر الذي جعل المانيا تتجه نحو الحكومة الأمريكية بهدف الحصول على مساعدتها في التغلب على الصعوبات من خلال كسب الخبرة العلمية المتطورة والاستفادة منها وعلى جميع الأصعدة، لذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية يدل على حسن نية الالمان، لاسيما بعد التزام المانيا بالعهود والمواثيق الدولية التي فرضت عليها وحتى وان كان ظاهراً ، الأمر الذي جعل دول العالم عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة تتعاطف معها في أحلك الظروف[٢٥].

ثالثاً: اتفاقية تبادل المتهمين بين الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا:

جرت خلال المدة السابقة العديد من المفاوضات والمناقشات بين الحكومتين الأمريكية والألمانية والتي استمرت (٦) أشهر لأجل الوصول إلى أتفاقية تبادل المتهمين بين البلدين، مما يدل على قوة العلاقات بين الطرفين، ويبدو من الوهلة الأولى من دراسة الموضوع بان المسؤولين في الخارجية الألمانية طالبوا من الحكومة الأمريكية إرسال ممثلين عن الحكومة لإكمال مناقشة فقرات الأتفاقية والتوصل إلى صيغة نهائية ، لاسيما بعد أن أشارت الحكومة الألمانية بان وقت المناقشات الشفوية قد انتهى وبدا العمل الفعلي ، إلا أن الحكومة الأمريكية أبدت استغرابها لموقف الحكومة الألمانية وأوضحت بأنها أصيبت بخيبة أمل جراء التأخير الذي حصل من الجانب الالماني حول مناقشة الأتفاقية التي استمرت مدة طويلة جداً[٢٦].

طلبت الولايات المتحدة من الحكومة الألمانية إزالة جميع العقبات والصعوبات وحل المشاكل العالقة التي تقف إمام توقيع الأتفاقية وأنهم سيرسلون وفدا إلى المانيا لوضع اللمسات الأخيرة على الأتفاقية، ولكن بعد دراسة فقراتها بتفصيل وأيجاد الوسائل والأساليب الممكنة لحل جميع المشاكل وإنهاء حالة الخلاف حول بعض الفقرات ، حتى يكونوا الخبراء الالمان على قناعة تامة بأن المسودة النهائية للمعاهدة أصبحت جاهزة وبدون أي خلاف[٢٧].

ونتيجة لتلك المبادرة التي قدمتها الحكومة الأمريكية أرسل السفير الالماني في واشنطن مذكرة إلى الحكومة الأمريكية أبدى فيها موافقة حكومته وأنها مستعدة للتوقيع على الأتفاقية، لاسيما بعد وصول الطرفين إلى اتفاق كامل، وإبلاغ السفير الأمريكي في المانيا في ١٠ تموز ١٩٣٠ الحكومة الألمانية بان الرئيس الأمريكي قد خول السفير الأمريكي لتوقيع الأتفاقية مع الحكومة الألمانية[٢٨]، وفعلاً تم توقيع الأتفاقية بين الحكومتين الأمريكية والألمانية في برلين في ١٢تموز ١٩٣٠، بعد إنهاء جميع الأمور العالقة، وتضمنت الاتفاقية مجموعة من الفقرات منها رغبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا في توقيع اتفاقية تبادل المتهمين بين البلدين وتشجيعاً على تطبيق الأمن والاستقرار والعدالة، فقد وقع عن الجانب الأمريكي السفير فريدريك موسولي ساكيت (Frederlc Moseley Sackett) في برلين مخولا عن الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (Herbert Hoorer)[٢٩]، أما عن الجانب الألماني وقع وزير الخارجية الالماني الدكتور بيرنارد فون بيلو(Birnard Foon Bilo) وممثل وزارة العدل الألمانية وولف ميتجن بيرغ(Woolf Metjean Bearg) .

وتكونت الاتفاقية من اثنتي عشر مادة[٣٠]،نصت المادة الأولى على تسليم المتهمين من كلا الطرفين إلى الطرف الأخر حسب المعاملة بالمثل وكذلك نصت على أن لكل بلد النظر في الدعاوي التي تقع ضمن أراضيها ومياها الإقليمية وأجواءها. كما ونصت الاتفاقية أيضاW

بـان الطـرفين المتعاقـدين غيـر ملـزمين بتسـليم المـواطنين الـذين لـم تثبـت علـيهم الجريمـة والتـابعين لـدولتهم إلـى الطـرف الثـاني، كمـا تضـمنت كـذلك الأشـخاص الـذين يجـب تسـليمهم وحسـب شـروط الاتفاقيـة هـم الأشـخاص الـذين ثبتـت علـيهم الجـرائم والإدانـة كالقتـل، والهجـوم المتعمـد، والاغتصـاب، والتمـرد، والمـؤامرة، والتزويـر وسـواء كـان بالوثـائق الخاصـة أو الرسـمية أو اسـتخدام المتفجـرات وغيرهـا مـن الأمـور الأخـرى[٣١]، إلا أن الاتفاقيـة أعطـت بعـض المرونـة للشخصـيات السياسـية مـن خـلال وجـود المـادة الرابعـة التـي تضـمنت بـأن الاتفاقيـة الحاليـة لا تشـمل الجـرائم التي تخص الشخصيات السياسية إلا في حالة الحرب[٣٢].

أوضـح بنـد أخـر نـص بموجـب هـذه الاتفاقيـة بـان أي شـخص يلقـى عليـه القـبض ويـتم تسـليمه إلـى بلـد ثالـث لا يمكـن محاكمتـه ضـمن بنـود هـذه الاتفاقيـة، كمـا أوضـحت الاتفاقيـة بـان تسـليم الهـارب مـن العدالـة يجـب أن يـتم مـن خـلال وكـالات دبلوماسـية عاليـة المسـتوى يـتم تشـكيلها مـن الإطـراف المتعاقـدة، وإذا لـم تكـن هنـاك وكـالات ولاسـيما فـي البلـد الـذي حصـل فيـه الجـرم فـأن مـوظفي القنصـلية يقومـون بهـذه الوظيفـة وإجـراء المطلـوب، كمـا نـص بنـد أخـر هـو أن مصـروفات ونفقـات نقـل الهـارب تكـون علـى الدولـة المطالبـة بـالمتهم، لـذا وبعـد الاتفـاق علـى جميـع مـا جـاء فـي المعاهـدة فإنهـا سـتكون نافـذة المفعـول بعـد شـهر مـن تبـادل الموافقـات والمصـادقات بـين الطـرفين[٣٣]، لـذا ونتيجـة لهـذه الاتفاقيـة فـان أول تطبيـق فعلـي لهـا تـم فـي ٢ ايلـول١٩٣٠ مـن خـلال مطالبـة الحكومـة الأمريكيـة بتسـليم احـد المتهمـين الأمريكـان المقـيم فـي بـرلين ويـدعى جـاك دايمونـد وهـو شـخص مطلـوب لشـرطة نيويـورك، وفعـلاً ألقـت الحكومـة الألمانيـة عليـه القـبض وتـم تسـليمه إلـى السـفارة الأمريكيـة فـي بـرلين[٣٤]. ولمعرفـة المزيـد مـن التفاصـيل عـن المعاهـدة وبنودهـا ينظر الملاحق (١، ٢، ٣) من الدراسة.

رابعاً: اتفاقية الملاحة الجوية والطائرات المدنية بين الولايات المتحدة والمانيا:

بعد التزام المانيا ببنود وشروط معاهدة فرساي عام١٩١٩، تغييرات نظرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية تجاه المانيا الأمر الذي أدى إلى إقامة علاقات طيبة، ولاسيما في الجانب السياسي والاقتصادي بهدف استقرار الوضع الداخلي لالمانيا وإعادة مكانتها الدولية إلى سابق عهدها، لذا أخذت هذه الدول تطمح في تقوية علاقاتها أكثر من السابق فعقدت اتفاقيات عدة، ولاسيما بعد معاهدة فرساي لتنظيم الملاحة الجوية كاتفاقية باريس المنعقدة في ١٣ تشرين الأول ١٩١٩، والأتفاقية الخاصة بالملاحة الجوية في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ومعاهدة الملاحة التجارية التي تبنتها ستة دول من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية من ١٦-٢٠ شباط ١٩٢٨[٣٥]، لكن نتيجة التطورات والتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية والأوربية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩-١٩٣٣ [٣٦]، مما انعكست على سياسة الدول الأوربية حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، الأمر الذي أثار مخاوف حكومة الولايات المتحدة ولاسيما عند نشر مقال في أحدى الصحف الألمانية تطرق فيه عن معاهدة باريس المتعلقة بالملاحة الجوية وعن أمتناع الحكومة الألمانية من الألتزام بالمعاهدات السابقة، لذا طلبت الحكومة الأمريكية، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على الأتفاقية عقد اجتماع عاجل لمناقشة أهم التطورات والظروف الأمنية وحل بعض المسائل والمشاكل العالقة وعند أجراء أي تعديل لابد أن يكون بعلم الجميع وموافقتهم لان أي تغيير أو تعديل سيكون له نتائج عكسية، لذا يجب مناقشة جميع تفاصيل المعاهدة وبنودها بشكل تفصيلي من خلال هذا الاجتماع[٣٧].

ولقد تم إشعار الرئيس الأمريكي (هوفر) شخصياً لحضور الاجتماع الذي عقد في حزيران عام ١٩٣٠ في باريس لأجل دراسة التغييرات الحاصلة في المعاهدة الدولية المتعلقة بقواعد الملاحة الجوية التي قدمت التسهيلات للدول الموقعة عليها وغير الموقعة على حد سواء.

وحضر الجانب الالماني الدكتور فيفردت (Fifraedit) مستشار وزارة الاتصالات الألمانية (النقل والمواصلات)[٣٨]، وأبدى المستشار الألماني بعض الملاحظات التي اعتبرت جديرة بالاهتمام ومناقشة بعض مواد اللجنة الدولية للملاحة الجوية، كما أوضح بعض القواعد الخاصة بالملاحة الجوية وفقا للاتفاقيات ومعاهدات الملاحة الجوية وهي:

أولاً: تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المادة (٣) من المعاهدة والخاصة بحق السماح لطائراتها الخاصة التحليق في الأجواء ولا تسمح لغيرها من الدول من تحليق طائراتها في تلك المناطق بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية[٣٩].

ثانياً: يحق للولايات المتحدة الأمريكية الدخول في الأتفاقيات الخاصة ولاسيما مع الدول التي لم توقع على الأتفاقية.

ثالثاً: للولايات المتحدة الأمريكية مطلق الحرية للقيام بأي عمل يخص الكمارك ولا تعّد نفسها ملزمة بفقرات الأتفاقية أو أي مادة من شانها أن تغير أو تتضارب مع القوانين الأمريكية الخاصة بالكمارك.

رابعاً: أن المصادقة على هذه الأتفاقية يجب أن لا ترتبط بعلاقة قانونية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في عصبة الأمم أو أية فقرة أو مادة تخص أتفاقية فرساي[٤٠].

خامساً: تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بمطلق الحرية للعمل طبقا لأحدى مواد الاتفاقية وهي المادة (٣٧) التي تنص على الخضوع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في حالة عدم الأتفاق أو ظهور خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى بخصوص تفسير مواد الاتفاقية[٤١].

كما ناقشت الحكومة الألمانية موضوع أخر وهو مستحقات الطائرات المستوردة لعام ١٩٣٢ لأجل الوصول إلى تسوية نهائية. لاسيما بين الحكومتين الأمريكية والألمانية[٤٢]. اذ قدم السفير الأمريكي (ساكيت) في المانيا وبعد اطلاع الحكومة الأمريكية نص ترتيبات التسوية

لـوزير خارجيـة المانيـا هيـرنش بروينـغ (Heinrich Bruning) [٤٣]. لأجـل مناقشـتها وإبـداء الموافقـة والمصـادقة علـى المسـتحقات الجويـة لاسـتيراد الطـائرات مـن الـدول الأخـرى كبضـاعة وقـد تـم الاتفـاق بـين الحكـومتين الأمريكيـة والألمانيـة علـى عقـد اتفاقيـة الملاحـة الجويـة للمـدة مـن ٢٧-٣١ حزيران ١٩٣٢ وتضمنت بعض الملاحظات الآتية:

١. تطبيـق الأتفاقيـة الحاليـة علـى الطـائرات المدنيـة المصـنوعة فـي المانيـا والمصـدرة إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة باسـتثناء ولايـة الآسـكا وبالمقابـل الطـائرات المدنيـة المصـنوعة والمصـدرة إلـى المانيا بأستثناء الاسكا.

٢. تطبـق الاتفاقيـة الحاليـة علـى مصـادقات المسـتحقات الجويـة الصـادرة مـن السـلطات المختصـة في الحكومة الألمانية للطائرات ومن ثم تسجيلها لدى الحكومة الأمريكية[٤٤].

٣. يجـب أن تشـمل الترتيبـات أنفـاً الطـائرات المدنيـة وبجميـع أصـنافها ومـن ضـمنها الطـائرات المستخدمة للنقل العام وللإغراض الخاصة والشخصية كذلك.

٤. بالإمكـان إنهـاء هـذه الاتفاقيـة مـن قبـل أيـة دولـة سـواء كانـت الحكومـة الأمريكيـة بعـد ان يـتم أشعار الدولة الثانية قبل (٦٠) يوم[٤٥].

طلـب السـفير الأمريكـي مـن وزيـر الخارجيـة الالمـاني بأنـه فـي حالـة موافقـة حكومتـه علـى الاتفاقيـة سـتكون نافـذة المفعـول واعتبـاراً مـن ١ تمـوز ١٩٣٢، فأجابـه الجانـب الالمـاني.اذا كانـت الحكومـة الأمريكيـة وافقـت علـى الاتفاقيـة الخاصـة بالطـائرات المدنيـة المصـدرة مـن والـى البلـدين بأسنثناء ولاية ألاسكا.فان الاتفاقية فعلا ستكون نافذة لكلا البلدين[٤٦].

أجـاب السـفير الأمريكـي بـأن حكومتـه وافقـت علـى الاتفاقيـة الخاصـة بالملاحـة الجويـة وسـتكون جـاهزة فـي موعـدها المحـدد لهـا وبـدون تـأخير.لـذا تـم اختتـام الاجتمـاع بـين الطـرفين علـى أن تطبـق نصـوص هـذه الاتفاقيـة وفـق الشـروط المنصـوص عليهـا وأن تطبـق عمليـا بـين الـدولتين

باستثناء ولاية ألاسكا ومن ضمنها الأراضي المجاورة والمياه الإقليمية لكلاً البلدين. ونصت مواد الاتفاقية على ما يأتي[٤٧]:

المادة الأولى: تطبق هذه الاتفاقية على الطائرات المدنية والتجارية لكلا البلدين.

المادة الثانية: يسمح المرور وحرية الملاحة الجوية لكلا الطرفين في حالة السلم وتقديم المساعدات الملاحية للطائرات المدنية وإنشاء الممرات الجوية الاعتيادية من قبل شركات النقل الجوية وان يكون المرور عبر أجواء الطرفين مسبوقة بموافقة الطرف الآخر المالك للشركة الجوية[٤٨].

المادة الثالثة: يتم إخضاع الطائرات المدنية لكلا البلدين وفقا لهذه الاتفاقية من الطاقم والركاب الذين على متن الطائرات والبضائع للقوانين والتشريعات المعمول بها في تلك الدولة[٤٩].

المادة الرابعة: لكلا الدولتين الحق في منع مرور الطائرات على بعض المناطق الخاصة والحساسة. لذا على الطرفين تحديد تلك الأماكن المحذور المرور من فوقها للطرف الآخر.

المادة الخامسة: أذا وجدت اي طائرة من طائرات الدولتين نفسها فوق منطقة محرمة عليه أعطاء الإشارة فوراً وحسب القوانين المعمول بها في تلك الدولة ومن ثم الهبوط خارج منطقة التحريم قدر الإمكان[٥٠].

المادة السادسة: يجب تزويد جميع الطائرات بشهادات التسجيل والمستحقات الجوية والوثائق الخاصة بالتعريفة الجوية في الأراضي التابعة لكلا البلدين. وان يكون هناك أسماء وعناوين واضحة للمسافرين.

المادة السابعة: يحق لكل طرف من الطرفين حمل أجهزة لاسلكية ولاسيما الطائرات المسجلة لكلا الطرفين بحيث لا تتعارض مع القوانين المعمول بها في أراضي الطرفين.

المادة الثامنة: لا يحق لطائرات البلدين حمل أسلحة حرب أو مواد متفجرة أو ذخيرة في أراضي الطرف الآخر تحت إي طرف[٥١].

المادة التاسعة: يحق لكل بلد من البلدين تفتيش وفحص الطائرة وتدقيق الوثائق والتراخيص المطلوبة.لاسيما عند هبوط الطائرة ومغادرتها.

المادة العاشرة: تكون المطارات مفتوحة للمرور الجوي في الأراضي التابعة لكلا البلدين وتكون تحت مسؤوليتها أيضاً وتقدم لها المساعدات والخدمات المطلوبة.

المادة الحادية عشر: تكون المطارات والممرات الجوية مفتوحة للطائرات في كلا البلدين الا في الحالات الاستثنائية فيكون بالتنسيق بين الطرفين.

المادة الثانية عشر: في حالة مرور أو خرق الطائرة لأجواء البلد الآخر.ولاسيما المناطق الحساسة المحددة مسبقاً. فلها الحق بمنع مرورها وطبقا للمادة (٥)[٥٢].

المادة الثالثة عشر: لا يجوز حمل أي مادة أو شي أخر ذات حمولة كبيرة يخل بموازنة الثقل. ما لم يتم الحصول على ترخيص وموافقات خاصة من السلطات المختصة.

المادة الرابعة عشر: يجب على الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية التواصل والاتصال مع بعضها البعض وأشعار أحدهما الأخر بأخر التعليمات والقوانين الخاصة بالملاحة الجوية للبلد الثاني[٥٣].

لذا فان الاتفاقية قد أثبتت حسن وصدق نوايا الحكومة الأمريكية تجاه المانيا من خلال عقدها اتفاقية جوية وتجارية مهمة جداً التي عكست هي الأخرى الصورة الجيدة من خلال التزامها بالمواثيق والعهود الدولية، الأمر الذي أعطى انطباع جيد وايجابي عنها لدى الحكومة الأمريكية بشكل عام والدول الأوربية بشكل خاص، لذا فان الحكومة الأمريكية بموقفها هذا فسحت المجال أمام المانيا لشق طريقها بسهولة للعودة إلى المحافل الدولية وممارسة دورها

الفاعل في صنع الأحداث العالمية واتخاذ القرارات الهامة كونها دولة لها ثقلها ومركزها الجيد. ولاسيما بعد ما أبدته الحكومة الأمريكية تجاهها في أقامة علاقات متينة وجيدة وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدته من الدول التي تستحق ان تمد لها يد العون والمساعدة وأنها جديرة بالاحترام لان شعبها شعب حي يحب التطور والتقدم والانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من تجارب الماضي في صنع المستقبل وكيفية توظيف الخبرات الموجودة لدى الدول المتقدمة في بلادهم وان اهتمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمانيا لم يأتA من فراغ. بل نتيجة تحارب مسبقة معها.فمعاهدة فرساي والمعاهدات الأخرى التي التزمت المانيا ببنودها قد عكس الصورة الايجابية لدى حكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي على حد سواء. لذا فان اندفاع الحكومة الأمريكية في مساعدة المانيا جاء بعد معرفة ظروف وأوضاع الأخيرة بشكل تفصيلي. فأصبحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على يقين بان المساعدة والدعم اللذان يقدمان لالمانيا سيعود بالفائدة والنفع في المستقبل لكلا الطرفين لكن ما حدث عكس ذلك، وهذا ما أثبتته الأيام والسنين فيما بعد من خلال قيام حرب عالمية ثانية في عام ١٩٣٩.

– الخاتمـــــة:

بـذلت الحكومـة الأمريكيـة دوراً لـيس بالـدور البسـيط فـي أطـار منظومـة التعـاون الأمريكـي – الألمـاني، لاسـيما تجـاه دولـة كالمانيـا التـي كانـت بـالأمس أحـدى أطـراف النـزاع. لكـن بتغييـر الظـروف والأوضـاع الدوليـة. أصـبح بإمكـان هـذه الـدول تناسـي الماضـي وتغيير نظرتهـا تجـاه هـذه الـدول وان تقـيم علاقـات سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة، فكانـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة واحـدة مـن هـذه الـدول السـباقة فـي هـذا المجـال وفـي إقامـة علاقـات مـع إحـدى هـذه الـدول وهـي المانيـا، اذ فتحـت الحكومـة الأمريكيـة أبـواب تعاونهـا علـى مصـراعيها وفـي جميـع المجـالات، ممـا فسـح المجـال أمـام المانيـا لإعـادة توازنهـا واسـتقرارها السياسـي والاقتصـادي مـن خـلال عقـد الاتفاقيـات والمعاهـدات التـي سـاعدتها علـى النهـوض مـرة أخـرى لمواصـلة دورهـا السياسـي وخروجهـا مـن الأزمـات التـي تواجههـا مـن خـلال تقـديم الـدعم والعـون والمسـاعدة لهـا ومعـاودة وقوفهـا بوجـه هـذه التحـديات والصـعاب والتغلـب عليهـا.إذ اسـتطاعت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ومـن خـلال الـدور الـذي أبدتـه تجـاه المانيـا كتقـديم القـروض وتأجيـل دفـع التعويضـات والـديون ومتابعـة الأوضـاع الداخليـة بشـكل مسـتمر ورفـع التقـارير ومعرفـة أهـم التطـورات ومـا يجـري مـن أحـداث وتغييـرات داخليـة لأجـل تقـديم المسـاعدة فـي الوقـت المناسـب، باعتبـار الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مسـؤولة تجـاه الـدول الديمقراطيـة والتـي كانـت المانيـا واحـدة منهـا. ولأجـل الحفـاظ علـى مصـالحها وحجـم اسـتثماراتها، والتـي أخـذت تـزداد بشـكل ملحـوظ، ولاسـيما فـي عقـد الثلاثينـات مـع الـدول الأوربيـة ومنهـا المانيـا التـي قـدمت لهـا الحكومـة الأمريكيـة الكثيـر مـن المسـاعدات التـي أخـذت أوجهـا متعـددة. كمسـاعدتها فـي الشـؤون الداخليـة. ولاسـيما عنـد إجـراء انتخابـات عـام١٩٣٠ومسـاعدة الطلبـة الالمـان لإكمـال دراسـتهم المهنيـة وكسـب الخبـرات العلميـة المتطـورة والاسـتفادة منهـا فيمـا بعـد لتطـوير مجالهـا الاقتصـادي، وهـذا مـا عكسـته المانيـا فيمـا بعـد والـذي أعطـى صـورة ايجابيـة عنهـا لـدى الحكومـة الأمريكيـة والـدول الأوربيـة أيضـاً ، ممـا دفعهـا لعقـد اتفاقيتـا تبـادل المتهمـين

واتفاقية الملاحة الجوية لعام ١٩٣٢، لذلك نلاحظ إن الدور الذي لعبته الحكومة الأمريكية تجاه المانيا كان دوراً مميزاً وعلى جميع الأصعدة مما عكس هذا الدور على تطوير العلاقات والتي أعادت بالنفع والفائدة على البلدين، ولاسيما بعد زيادة الاستثمار الخارجي ولكلا الدولتين مما لزم الجميع الحفاظ على مستوى العلاقات مستقبلاً، لكن رغم هذه التطورات وما وصلت له هذه العلاقات من تقدم وتطور، إلا أن الظروف العالمية والدولية جاءت عكس ما خطط له كلا الطرفين. حيث أدت الأمور والأوضاع إلى حدوث حرب عالمية ثانية عام ١٩٣٩ وبالتالي انهيار جميع ما وصلت إليه الدولتين من رفاهية وازدهار سياسي واقتصادي واجتماعي وأخذت الأمور تنعكس سلباً على مستوى العلاقات بين الطرفين.

- الملاحـق (١، ٢، ٣)

مواد الاتفاقيـة تبـادل المتهمين التـي عقدت بين الولايـات المتحدة الأمريكيـة والألمانيـة فـي ١٢ تمـوز ١٩٣٠.

المادة الأولى:

تضمن الاتفاق بين الولايات المتحدة والمانيا في تحقيق العدل وتسليم المجرمين والمتهمين إلى الطرف الأخر حسب المعاملة بالمثل كل على أرض البلد الثانية وتشمل الجرائم المرتكبة، الأدلة والبراهين على الشخص ومحاكمته على الجرم الذي أرتكبه وتنص الأتفاقية أن لكل بلد حق النظر في الدعاوي التي تقع ضمن أرضهما ومياهها الإقليمية.

المادة الثانية:

ضمن شروط هذه الاتفاقية أن كلا الطرفين المتعاقدين غير ملزمين بتسليم المواطنين التابعين لدولتهم الى الطرف الأخر.

المادة الثالثة:

أن الأشخاص الذين يجب تسليمهم إلى البلد الأخر حسب شروط هذه الاتفاقية هم المتهمون بالإدانة بقيامهم بإحدى الجرائم التالية:

١- جريمة القتل والاغتيالات.

٢- الهجوم المتعمد.

٣- التمرد أو المؤامرة.

٤- الهجوم على سفن المسافرين.

٥- السطو والسرقات.

٦- اقتحام الدور السكنية والمكاتب.

٧- الابتزاز والطرق غير القانونية.

٨- تزوير الوثائق الرسمية.

٩- الاختلاس من قبل الموظفين.

١٠- الحصول على أموال أو سندات بالطرق الغير قانونية.

١١- استخدام المتفجرات وجرائم اقتحام المصارف.

المادة الرابعة:

الاتفاقية الحالية لا تشمل الجرائم التي تخص الشخصيات السياسية الا اذا كانت في المعركة أو الحرب.

المادة الخامسة:

بموجب هذه المادة الشخص الذي يلقى القبض عليه أو تسليمه لدولة ثالثة لا يمكن محاكمته ضمن بنود هذه الاتفاقية.

المادة السادسة:

تسليم الهاربين لن يكون ضمن شروط أو بنود هذه الاتفاقية.

المادة السابعة:

إذا كان المتهم الهارب مطلوب بقضايا تخص الدولة ومحاكمات جارية عليه يجب إنهاء كافة المتعلقات به ومحاكمته ومن ثم تسليمه إلى الدولة الأخرى.

المادة الثامنة:

إذا كان الهارب مطلوب إلى أكثر من دولة عدا الدولتين الموقعتين ضمن هذه الاتفاقية فإن الدولة الثالثة لها حرية الاختيار لمن يسلم هذا الهارب.

المادة التاسعة:

إذا تم مسك مواد جرمية تابعة للهارب المجرم وتمت أدانته بتلك الجريمة فعلى الدولة تسليم كافة الأدلة والمستمسكات الخاصة بالجريمة إلى الدولة الأخرى.

المادة العاشرة:

تسلم الهارب إلى الدولة الأخرى وتقديمه إلى العدالة يجب أن يتم من خلال وكالات دبلوماسية عالية المستوى من الأطراف المتعاقدة وإذا لم تكن هذه الوكالات متوفرة في أحدى الدولتين التي حصل بها الجرم فإن موظفي الدائرة القنصلية يقومون بالوظيفة أو ما هو مطلوب بهذا الشأن.

المادة الحادي عشر:

مصروفات ونفقات نقل الهارب تكون على الدولة المطالبة بهذا المتهم.

المادة الثانية عشر:

يجب المصادقة على المعاهدة الحالية من قبل السلطات المختصة العليا في كلا البلدين وسوف تكون نافذة المفعول بعد شهر من تبادل الموافقات والمصادقات على المعاهدة من كلا الطرفين.

تم توقيع هذه الأتفاقية من قبل:

- السفر الأمريكي: فريدريك موسولي ساكيت.
- وزير الخارجية الألماني برناردفون بولو.
- وزير العدل الألماني: وولف غانغ ميتجن برغ.

الهوامش والتعليقات

(١) **هنري لويس ستيمسون (١٨٦٧-١٨٥٠):** ولد في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٨٦٧ ، ينتمي الى الحزب الجمهوري وتولى عدة مناصب وزارية، عمل كمدعي عام للمقاطعة الجنوبية لولاية نيويورك بين عامي (١٩٠٦-١٩٠٩)، له تأثير قوي في السياسة الخارجية الأمريكية خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، شغل منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس (تافت) خلال السنوات (١٩١١-١٩١٣)، أشترك في الحرب العالمية الأولى كضابط في كتيبة المدفعية، وخلال السنوات (١٩٢٧-١٩٢٩) شغل منصب الحاكم العام للفلبين، شغل وزير للخارجية في عهد الرئيس (هوفر) للسنوات (١٩٢٩-١٩٣٣)، عين وزيراً للدفاع ثانياً في عام (١٩٤٠)، لعب دور المستشار الأول في السياسة النووية في عهد الرئيس (روزفلت وترومان)، توفي عام ١٩٥٠. للمزيد ينظر:

Encylopaedia Britannica, Vol.II, P.272-273.

(2)F.R.U.S,Memorandum the charge in germany,Gordon to the secretary of state,Berlin,september15,1930,Vol.III ,p79-81

(3) F.R.U.S,Memorandum the charge in Germany,Gorden to the secretary of state,Berlin,september15,1930,Vol.III,p77

(4) Herbert. L. Peacock, Europe and Beyound (1870-1976), Second Edition, London, 1977, P.325.

(5) Joachlm Remak, The Nazi years Adocumentary History, London, 1969, P.24-26.

(6) F.R.U.S,Memorandum the charge in Germany, Gorden to the secretary of state,Berlin,september17,1930,Vol.III, p78.

(٧) **شيكن دانيز:** هو رجل صحافة كان برنامجه في الحزب هو تبني نظرية (الحرية والخبز). وأعتبر مشاركة ألمانيا بالحرب غلطة كبيرة جعلتها تدفع الثمن لتوقيعها على معاهدة فرساي. للمزيد ينظر:

F.R.U.S,Memorandum the charge in Germany, Gorden to the secretary of state,Berlin,september19,1930,Vol.III, p79-82.

(8) Ibid.

(9) Kart. Loewenstein, Hitlers Germany, New York, 1940, P.24.

(١٠) أثمار كاظم سهيل الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمر الالمانية ١٩١٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٤٣-٤٥.

(11)F.R.U.S,Memorandum the charge in Germany Gorden to the secretary of state,Berlin,september19,1930,Vol.III, p.83

(12)K.Bromsted, goebbels and National Socialist Propagand (1925-1954), U.S.A, Michigan Stateuuipress, 1965,P.29-30.

(13)F.R.U.S,Memorandum the charge in Germany Gorden to the secretary of state,Berlin, september23,1930,Vol.III,p84.

(14)Heiden. Kohrad, Derfuehrer: Hitler rise to power, press combridge, 1944, P.88-89.

(١٥) نغم سلام إبراهيم، العلاقات البريطانية الألمانية ١٩١٩-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية-ابن رشد، ٢٠٠٦، ص١٠٥-١٠٦.

(16)F.R.U.S,Memerondum By The secretary of state,Washington, October 23, 1930, Vol.III, p.89

(17)F.R.U.S,Memorandum The Ambassador in Germany Sackett to the Secretary of state,Berlin, December3,1930,Vol.III,p.90.

(18)F.R.U.S,Memorandum The German Embassy to The Department of state, Washington, Jane, 23,1930 ,Vol.III,p.109.

(١٩) **الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩-١٩٣٣:** اندلعت شرارة الأزمة في أسواق البورصة في نيويورك في اليوم التاسع والعشرين من تشرين الأول لعام١٩٢٩ والمسمى بالخميس الأسود، وكان تأثير الأزمة مدمرا على كل الدول تقريبا الغنية منها والفقيرة، وتعتبر من اكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، للمزيد ينظر: إيمان متعب التميمي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، الأسباب والنتائج (١٩٢٩-١٩٩٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص٢٠.

(20)F.R.U.S, Memorandum The Germany Embassy to the Department of state, Washington, March 23, 1930, Vol.III, p.110.

(21)F.R.U.S,?Memorandum The Acting secretary of state to The secretary of laber Daris,Washington,march24,1930,Vol.III,p.111.

(22)F.R.U.S,Memorandum The Department of stare To The German embassy,Washington, March 28, 1930, Vol.III, p.112.

(23)F.R.U.S,Memorandum the German Embassy to the Department of stare, Washington, December 4, 1930, Vol.III, p.113-114.

(24)F.R.U.S,Memorandum the Department of State To The German Embassy,Washington,January5,1931,Vol.III,p.115.

(٢٥) بشرى سكر خيون، السياسة الأمريكية إزاء المانيا ١٩١٩-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية- ابن رشد، ٢٠١١، ص١٢٦.

(26)F.R.U.S,Memorandum The Secretary of State To The Charge in Germany,Washington, January 15, 1930,Vol.III,p.120.

(27)F.R.U.S,Memorandum the Acting secretary of state to the Ambassador in Germany Schurman,Washington,January 20, 1930,Vol.III,p.122.

(28)F.R.U.S,Memorandum The Secretary of state to The Ambassador in Germany sackett,Washington,july10,1930,Vol.III,p.123.

(٢٩)**هربرت هوفر (١٨٧٤-١٩٦٤)**: الرئيس الحادي والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية أيو، درس علم طبقات الأرض فضلاً عن دراسة الهندسة في جامعة ستانفورد، قضى بعض سنوات في مناجم نيفاديا واستراليا، أصبح مستشاراً لشركة الهندسة والتعدين، عمل خلال الحرب العالمية الأولى لنجدة وإنقاذ سكان المدن المحاصرة في بلجيكا ووسط أوربا وروسيا، أصبح وزيراً للتجارة في عهدي هاردنغ وكولدج (١٩٢١-١٩٢٨)، رشح نفسه لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٢٨، وفاز ضد المرشح الديمقراطي آل سمث: لمزيد ينظر:

http:/ ar. Wikipedia.org

(30)F.R.U.S,Extradition Treaty Between The United states of America &Germany signed at berlin,july12,1930,Vol.III,p.124.

(31)F.R.U.S,Extradition Treaty Between The United States of America &Germany signed at Berlin,july12,1930,Vol.III,p.124

(32)F.R.U.S,Extradition Treaty Between The United States of America &Germany signed at Berlin, July 12,1930,Vol.III,p.126.

(33)F.R.U.S,Extradition Treaty Between The United States of America &Germany signed at Berlin,july12,1930,Vol.III,p.127-129.

(34)F.R.U.S,Extradition Treaty Between The United States of America &Germany signed at Berlin,july12,1930,Vol.III,p.127-129.

(35)F.R.U.S, Memorandum The German Ambassador Prittwitz to the Secretary of state, Washington, June 20, 1930,Vol.I, p.536.

(٣٦) إيمان متعب، المصدر السابق، ص٣٠.

(37)F.R.U.S,Memorandum The Secretary Coneral of The International Commission for Air Narigation Roper to the Secretary of State, paris, June 22, 1930,Vol.I, p.537-538.

(38)F.R.U.S,Memorandum The Secretary of State to the President Hoover, Washington, June 25, 1930,Vol.I,p.540.

(39)F.R.U.S,Memorandum the American Ambassador in Germany Sackett to The German Minister for Foreign Affairs Bruning, Berlin, May27, 1932, Vol.II,P.349.

(40) F.R.U.S,Memorandum the American Ambassador in Germany sackett to the German Minister for Foreign Affairs Bruning, Berlin, May27, 1932, Vol.II,P.350.

(41)F.R.U.S,Memorandum the secretary of state to the president hoover,Washington,May 27, 1932,Vol.II, P.351.

(42) Ibid,.

(٤٣) **هيرنش بروينغ (١٨٨٥-١٩٧٠):** سياسي ألماني كان زعيم حزب الوسط الالماني، درس التاريخ والقانون، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى خدم في سلاح المدفعية، انتخب عضو في الرايشتاخ، وعند اعتلاء هتلر السلطة هرب إلى لندن أثر عمليات التطهير التي قام بها هتلر بتصفية مناوئيه عام ١٩٣٤ ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أستقر بها حتى وفاته سنة ١٩٧٠ للمزيد ينظر:

Encylopaedia Britannica. http://ar.wikipedia.org

(44)F.R.U.S,Memorandum The American Ambassador in Germany Sackett to the German Minister for Foreign Affairs Bruning,Berlin,may27,1932,Vol.II,P 352.

(45) Ibid,.

(46) Ibid, p.353

(47)F.R.U.S,Memorandum The American Ambassador in Germany Sackett to The German Minister for Foreing affairs Burning Berlin,june30,1932,Vol.II,p.354.

(48) Ibid.

(49)F.R.U.S,Memorandum the American Ambassador in Germany Sackett to The German Minister for Foreing affairs Bruning,Berlin,june30,1932,Vol.II,p.355.

(50)F.R.U.S,Memorandum the American Ambassador in Germany Sackett to The German Minister for Foreing Affairs Bruning,Berlin,june30,1932,Vol.II,p.355.

(51)Ibid,.

(52)F.R.U.S,Memorandum The American Ambassador in Germany Sackett to The German Minister for Foreign Affairs Bruning,Berlin,june30,1932,Vol.II,p.356.

(53)Ibid.,

المصادر

أولاً: الوثائق الأمريكية غير المنشورة

1-F.R.U.S., Vol.III, 1930.

2- F.R.U.S., Vol.III, 1931.

3- F.R.U.S., Vol.II, 1932.

ثانياً: الكتب الإنكليزية:

1- Herbert. L. Peacock, Europe and Beyound (1870-1976), Second Edition, London, 1977.

2- Heiden. Kohrad, Derfuehrer: Hiitler rise to power, press combridge, 1944.

3- Joachlm remak, the Nazi years adocumentary history, London, 1969.

4- Kart. Loewenstein, Hitlers Germany, New York, 1940.

5- K.Bromsted, goebbels and National Socialist Propagand (1925-1954), U.S.A, Michigan Stateuuipress, 1965.

ثالثاً: الرسائل الاطاريح:

١- إيمان متعب التميمي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، الأسباب والنتائج (١٩٢٩-١٩٩٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص٢٠.

٢- أثمار كاظم سهيل الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمر الألمانية ١٩١٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٤٣-٤٥.

٣- بشرى سكر خيون، السياسة الأمريكية إزاء المانيا ١٩١٩-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية- ابن رشد، ٢٠١١، ص١٢٦.

٤- نغم سلام إبراهيم، العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية-ابن رشد، ٢٠٠٦، ص١٠٥-١٠٦.

رابعاً: الموسوعات البريطانية والمواقع الالكترونية:

1- Encylopaedia Britannica, Vil.II.

2- http:en wikipedid.org Wiki/.